الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
بلديـــة البـــطان
******

محضر الدورة العادية الأولى لسنة 2018
للنيابة الخصوصية لبلدية البطان
المنعقدة بتاريخ 28 فيفري2018

****

عملا بمقتضيات القانون الأساسي للبلديات، وبناءً على الاستدعاءات التي تم توجيهها إلى أعضاء النيابة الخصوصية المؤرخة في 16 فيفري 2018 والمتعلقة بدعوتهم لحضور أشغال الدورة العادية الأولى لسنة 2018 لمجلس النيابة الخصوصية، عقدت النيابة الخصوصية لبلدية البطان دورتها العادية الأولى لسنة 2018 يوم الأربعاء 28 فيفري 2018 انطلاقا من الساعة العاشرة صباحا بمقر البلدية.

وقد حضر أشغال هذه الجلسة أعضاء النيابة الخصوصية السادة:

- **الخمسي الحمروني**: المساعد الأول.
- **نجلاء المديوني**: مستشارة.
- **محرزية الحبيبي:** مستشارة
- **آمال الهمامي:** مستشارة

وغاب دون عذر:

السيد نور الدين السعداوي: مستشار

السيد فوزي عبد السلام: مستشار

وعن الإدارة البلدية حضر السيد:

- **محمد بن جبارة:** الكاتب العام.
- **بثينة النكاع:** تقني.
- **لمياء عزيز:** عن مصلحة الشؤون الاقتصادية

افتتح السيد فتحي بوذراع المعتمد رئيس النيابة الخصوصية الجلسة مرحبا بالحاضرين، ثم أشار إلى أن أعضاء النيابة الخصوصية الحاضرين في هذه الجلسة تتألف منهم الأغلبية القانونية حسب ما يستوجبه القانون الأساسي للبلديات.

ثم تولى عرض جدول أعمال الدورة على أنظار أعضاء النيابة الخصوصية قصد المصادقة عليه والذي تضمن النقاط التالية:

I- المسائل المالية:
1- متابعة سير الاستخلاصات
2 - متابعة تنفيذ الميزانية
3- تحويل اعتمادات (منحة الإحصاء)
II- متابعة برنامج الاستثمار لسنة 2018
III- تطهير مديونية البلدية
IV- خريطة الحدودية الترابية الجديدة
V- النظافة والعناية بالبيئة.
VI- تعيين لجنة الربط بمختلف الشبكات
VII- الربط بمختلف الشبكات في الأنهج المعبّدة حديثا.
VIII- حول استغلال جزء من الرصيف (مطلب الكشافة)
IX- تعديل مثال التهيئة العمرانية
X- تقسيم الفوز
XI- صفقة تسييج المناطق الخضراء
XII- الإطلاع على المناشير
XIII- متابعة استهلاك الطاقة
XIV- الأكشاك
XV- حول تسمية حي وأنهج تابعة له.
XVI- مسائل مختلفة:
1- متابعة مشروع التطهير بالصلاعية
2- إعادة تعبيد مجموعة من الطرقات في مختلف الأحياء.
3- الاستلام النهائي لمشروع المستودع البلدي
4- الاستلام النهائي لمشروع تهيئة وبناء الأرصفة

فصادق أعضاء النيابة الخصوصية على مشروع جدول الأعمال المذكور وبذلك إنطلق المجلس في أشغاله. وقد أشار السيد رئيس النيابة الخصوصية إلى أن الدورة التمهيدية للدورة العادية الرابعة كانت انعقدت يوم 26 جانفي 2018.

I- المسائل المالية:

1- متابعة سير الاستخلاصات

عرض السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية على أنظار أعضاء النيابة الخصوصية للإحاطة جدولا يتعلق بأهم المؤشرات الخاصة بسير الإستخلاصات في شهري جانفي وفيفري2018:

البلدية 14017 بلدية البطان

ع	صنف	فصل	فقرة	ف ف	البيان	التقديرات الأولية	التغييرات	التقديرات النهائية	انجاز الأشهر السابقة	انجاز الشهر الحالي	جملة التخفيض	جملة الإنجاز
1	011	01101	00	00	المعلوم على العقارات المبنية	50 000,000		50 000,000	4 297,510			4 297,510
1	011	01102	00	00	المعلوم على الأراضي غير المبنية	15 000,000		15 000,000	1 057,500			1 057,500
1	012	01201	00	00	المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المه	100 000,000		100 000,000	11 873,078			11 873,078
1	012	01201	02	00	المبالغ المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية بعنوان	20 000,000		20 000,000	24 725,000			24 725,000
1	012	01203	00	00	معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات	1 700,000		1 700,000				
1	021	02101	00	00	مداخيل الأسواق اليومية والأسبوعية والظرفية	14 800,000		14 800,000	2 000,000			2 000,000
1	024	02402	00	00	معلوم الإشغال الوقتي للطريق العام	25 000,000		25 000,000	13 549,435			13 549,435
1	024	02404	00	00	معلوم إشغال الطريق العام بمناسبة حضائر البناء	7 000,000		7 000,000				
1	024	02405	00	00	معلوم عن أشغال تحت الطريق العام	8 000,000		8 000,000	1 612,000			1 612,000
1	024	02406	00	00	معلوم الإشهار	1 000,000		1 000,000				
1	031	03101	00	00	معلوم التعريف بالإمضاء	15 000,000		15 000,000	2 495,250			2 495,250
1	031	03102	00	00	معلوم الإشهاد بمطابقة النسخ للأصل	5 000,000		5 000,000	427,500			427,500
1	031	03103	00	00	معلوم تسليم بطاقات الحالة المدنية	13 000,000		13 000,000	1 755,000			1 755,000
1	031	03199	00	00	معلوم تسليم الشهائد والحجج الأخرى	1 000,000		1 000,000				
1	032	03203	00	00	معلوم رخص الحفلات المنظمة بمناسبة الأفراح العائلية	2 000,000		2 000,000	95,000			95,000
1	032	03206	00	00	معلوم رخص البناء	4 600,000		4 600,000	2 668,000			2 668,000
1	032	03208	00	00	معاليم رخص نصب آلات توزيع الوقود في الطريق العام	5 000,000		5 000,000				
1	032	03209	00	00	معلوم رخص الدفن أو إخراج الجثث	500,000		500,000	7,000			7,000
1	033	03302	00	00	معاليم الإيواء بمستودع الحجز	4 000,000		4 000,000	550,000			550,000
1	033	03303	00	00	المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي	44 000,000		44 000,000				
1	052	05207	00	00	مداخيل كراء الملاعب والقاعات الرياضية	500,000		500,000				
1	052	05211	00	00	مداخيل كراء التجهيزات والمعدّات	5 000,000		5 000,000	90,000			90,000
1	052	05212	00	00	مداخيل منح التربات بالمقابر	500,000		500,000				
1	053	05302	00	00	محاصيل بيع الأثاث الذي زال الإنتفاع به	2 000,000		2 000,000				
1	060	06001	00	00	المناب من المال المشترك	416 000,000		416 000,000				
1	060	06006	00	00	مداخيل المخالفات لتراتيب حفظ الصحة والشرطة الصحية	2 400,000		2 400,000				
1	060	06009	00	00	استرجاع مصاريف إصلاح الطرقات والأرصفة	1 000,000		1 000,000				
1	060	06099	01	00	مبالغ بعنوان مصاريف إدارة وتصرّف واستخلاص لفائدة الغير	1 000,000		1 000,000				
					مجموع البلدية	765 000,000		765 000,000	67 202,273			67 202,273

ثم تناول أعضاء النيابة الخصوصية بالدرس سير الاستخلاصات البلدية، فلاحظوا أن نسق الاستخلاصات بطيء نسبيا وأعادوا ذلك إلى أننا لا نزال في بداية السنة لكنهم شدّدوا على ضرورة التعاون مع السيد قابض المالية بطبربة محتسب البلدية من أجل استخلاص أداءات البلدية بمختلف العناوين خاصة منها الأداء على العقارات المبنية وغير المبنية ناهيك ان البلدية تقوم بالمطلوب منها تجاه المتساكنون، كما دعوا إلى ضرورة التنسيق مع الشرطة البلدية لحث المطالبين بمختلف المعاليم بأداء ما عليهم.

2 ـ متابعة تنفيذ الميزانية

في خصوص تنفيذ الميزانية دخلا وصرفا فقد أشار السيد رئيس النيابة الخصوصية أنه نظرا إلى أننا لا نزال في بداية السنة الإدارية فإن نفقات البلدية اقتصرت على تسديد الأجور والتي بلغت في شهري جانفي وفيفري 62 ألف دينار، مع الإشارة إلى ان البلدية شرعت في القيام بالاستشارات اللازمة للتزوّد بمختلف الحاجيات بما من شأنه أن ييسّر عمل مختلف مصالح وأقسام البلدية، وأوضح في هذا الشأن أن البلدية تولت القيام باستشارة لاقتناء 6 بطاريات لمختلف النقليات واستشارة للتزود بجهاز فاكس باعتبار الحالة المتردية التي أضحى عليها الجهاز الحالي واستشارة لاقتناء مجموعة من قطع الغيار واستشارة لاقتناء مجموعة من الأعلام وتخطيط لافتات من القماش، في انتظار القيام باستشارات أخرى للحاجيات التي تتطلبها البلدية.

فأكد أعضاء المجلس الحاضرين على ضرورة احترام الإجراءات القانونية في هذا الشأن بما يكفل التزوّد بأفضل الحاجيات بأدنى الأسعار، فأكد السيد الكاتب العام للبلدية ان البلدية تحرص على نشر مختلف الاستشارات التي تقوم بها على موقع الصفقات العمومية بشبكة الأنترنات ولو انه تعذر عليها القيام بذلك في خصوص استشارة اقتناء قطع غيار نظرا لتعطب شبكة الأنترنات في فترة نشر الاستشارة مما جعلنا نتصل ببعض المزوّدين لطلب مقترحات أسعارهم.

كما دعا أعضاء المجلس إلى ضرورة العمل على خلاص المزوّدين في الآجال القانونية بعد تسلم فواتيرهم للحفاظ على مصداقية الإدارة تجاه المتعاملين معها.

3- تحويل اعتمادات

عرض السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية على أنظار المجلس مقترحا في تحويل اعتمادات من اجل خلاص الأعوان الذين قاموا بالإحصاء العشري وذلك بعد صدور النص الترتيبي الذي يضبط مقدار المنحة وهو الأمر الحكومي عدد104 المؤرخ في 24 جانفي 2018 والذي حدّد جدول المنح كما يلي:

عدد فصول جدول التحصيل السنوي للمعلوم على العقارات المبنية	عدد أعوان الإحصاء	منحة الإحصاء الجملية (بالدينار)	عدد المراقبين	منحة الإحصاء الجملية (بالدينار)
إلى 2.000 فصل	4	210	1	240
من 2.001 إلى 5.000 فصل	6	300	2	330
من 5.001 إلى 10.000 فصل	15	390	4	420
من 10.001 إلى 20.000 فصل	20	480	6	510
من 20.001 إلى 40.000 فصل	30	570	8	600
يفوق 40.000 فصل	60	600	15	750

وباعتبار أن جدول التحصيل السنوي لبلدية البطان يتضمن قرابة 4600 فصل فإن المنحة الراجعة لكل عون إحصاء تبلغ 390 دينارا والمنحة الراجعة للمراقب 420 دينارا.

ونظرا إلى ان القرار البلدي المؤرخ في 6 ماي 2016 تحت عدد411 ضبط عدد أعوان الإحصاء بخمسة ومراقب واحد فإن الكلفة الجملية المسندة للأعوان تبلغ 2370.

ونظرا إلى ان ميزانية بلدية البطان تضمنت اعتمادات قدرها ألف دينار بعنوان منحة الإحصاء وهي لا تكفي لتمكين كافة الأعوان من منحهم.

فإن الضرورة اقتضت تحويل اعتمادات في حدود 1400 دينار من الفصل 401.04 نفقات التصرف غير الموزعة إلى الفصل 93.02.101.01: منحة الإحصاء وذلك حسب الجدول التالي:

الفصل	بيان المصاريف	الاعتمادات المرسمة	بالزيادة(+)	بالنقص(-)	الاعتمادات النهائية
01.101.02.93	منحة الإحصاء	1.000	1.400	--	2.400
04.401	نفقات التصرف غير الموزعة	4.000	--	1.400	2.600
	الخلاصة	5.000	1.400	1.400	5.000

وبعد النقاش وافق الحاضرون بالإجماع على المقترح المعروض.

II- متابعة برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2018:

أفاد السيد رئيس النيابة الخصوصية أن برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2018 يتضمن مشروعا وحيدا حسب ما تم التوافق في شأنه بين الأهالي ومكونات المجتمع المدني والبلدية

يتمثل في بناء مقر للبلدية بكلفة في حدود 729 ألف دينار. منها 387 ألف دينار بادرت بها البلدية وهي المساعدة غير الموظفة المُسندة لها من قبل الدولة بعنوان سنتي 2017 و2018، في حين توصلت البلدية بموافقة صندوق القروض حسب مراسلته المؤرخة في 08 فيفري 2018 تحت عدد658 على تمكينها من مساعدة استثنائية بقيمة 242 ألف دينار في انتظار تمكينها من قرض بمائة ألف دينار.

وأضاف أن البلدية كانت تأمل أن يتم الإعلان عن طلب العروض في الأيام الأولى من شهر فيفري الجاري غير أن عدم التمكن من الاتصال بمكتب الدراسات الذي أوكلت له مهمة دراسة قسط السوائل والتنوير وقف حائلا دون ذلك، وأشار إلى انه رغم السعي الذي قامت به البلدية للعثور على وكيل مكتب الدراسات med consulting المعني فيصل بن حسين خاصة ان هواتف المكتب وهاتفه المحمول الشخصي وعنوانه الإلكتروني كلها خارج الخدمة فإننا لم ننجح في ذلك كما أن الإدارة الجهوية للتجهيز بمنوبة بدورها والتي تم الاتصال بها في علاقة بهذا الموضوع اكدت أنها بدورها تبحث عن صاحب مكتب الدراسات المذكور دون جدوى.

وبعد التداول في الموضوع بين أعضاء المجلس تام الاتفاق على النقاط التالية:

1ـ مراسلة مكتب الدراسات med consulting بمقتضى رسالة مضمونة الوصول حسب العنوان المدوّن في وثائقه الموجودة بالبلدية.

2ـ في صورة عدم الاستجابة وربما عودة الرسالة دون نتيجة إلغاء العقد الرابط بين البلدية ومكتب الدراسات المذكور وإعلامه به.

3ـ مكاتبة الإدارة الجهوية للتجهيز بمنوبة لتعيين مكتب دراسات جديد باعتبار أن مكتب الدراسات med consulting تم تعيينه من قبلها أو الإعلان عن استشارة في الغرض.

III- تطهير مديونية البلدية:

أفاد السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية أنه في إطار سعي الدولة إلى تطهير مديونية البلديات تم إدراج بلدية البطان ضمن البلديات التي سيتم إعفاؤها جزئيا من ديونها المتخلدة بعنوان سنة 2016 وما قبلها للمؤسسات العمومية والخواص،مضيفا ان ديون البلدية يعود الجزء الأكبر فيها لفائدة المؤسسات العمومية وهي أساسا صندوق القروض والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة اتصالات تونس والمركز الوطني للإعلامية ودار الصباح. وذلك حسب الجدول التالي:

المؤسسة العمومية	ديون سنة 2016 و ما قبلها
الشركة التونسية للكهرباء والغاز	142.873,611
صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	168.414,208
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية	31.958,802
المركز الوطني للإعلامية	1.960,000
إتصالات تونس	20.787,398
دار الصباح	3.021,744
الشركة التونسية لإستغلال وتوزيع المياه	
المجـــــموع	**369.015,763**

أما ديون الخواص فهي كما يلي:

المؤسسة	ديون سنة 2016 و ما قبلها	ملاحظات
مؤسسات حرم بوزيد بن علي	13.356,000	تم الحكم فيها برفض الدعوى بناء على قضية تم رفعها من قبل وكيل المؤسسة
جريدة الصريح	647,820	-
الشركة الجديدة للطباعة	1.030,020	-
جريدة التونسية	169,920	أغلقت
المجـــــموع	**15.203,760**	-

وأشار إلى أن تولي الدولة تحمّل خلاص هذه الديون مرتبط بخلاص البلدية لديونها لسنة 2017 والتي تبلغ 56.265،124 دينارا وهي ديون لفائدة المؤسسات العمومية فقط باعتبار أنه لا توجد ديون لفائدة الخوص بعنوان سنة 2017 لدى البلدية. وتتوزع ديون البلدية حسب الجدول التالي:

المؤسسة العمومية	ديون سنة 2017	ملاحظات
الشركة التونسية للكهرباء والغاز	47.340,909	
صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	0	
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية	0	
المركز الوطني للإعلامية	1.559,205 4.872,000	إستغلال منظومة مدنية و منظومة أدب. المتابعة الفنية لمنظومة التصرف في موارد الميزانية.
إتصالات تونس	580,010	
دار الصباح		
الشركة التونسية لإستغلال وتوزيع المياه	1.913,000	
المجـــــموع	**56.265,124**	

وقد تدخل السيد الكاتب العام ليشير إلى أن البلدية كانت دائما حريصة على خلاص ديونها غير ان ضعف مواردها المالية شكل عقبة دونها وتحقيق غايتها، وأضاف أنه بالنسبة للديون التي تمت الإشارة إليها فإن جلسات دورية يتم عقدها بمقر الولاية (آخرها مبرمج لهذا اليوم الأربعاء وتوجه السيد فوزي الزغلامي لحضورها) بحضور الدائنين لمزيد التثبت من تلكم الديون، وأشار إلى البلدية ستعمل على خلاص ديونها لسنة 2017 بمجرد توصلها بمنابها من المال المشترك.

وبعد التداول والنقاش تمت الدعوة إلى ضرورة مبادرة البلدية إلى خلاص ديونها لسنة 2017 حتى تنتفع بدعم الدولة بالتكفل بتسديد جزء من ديونها المتخلدة بعنوان سنة 2016 وما قبلها.

IV- خريطة الحدود الترابية:

عرض السيد رئيس النيابة الخصوصية على الحاضرين الخريطة التي تم إعدادها من قبل مصالح ديوان قيس الأراضي والرسم العقاري والتي تبيّن الحدود الترابية الجديدة للبلدية بعد توسعتها بمقتضى الأمر عدد 602 المؤرخ في 26 ماي 2016، وقد ذكر السيد الكاتب العام ان كلفة الأشغال التي قام بها الديوان تبلغ 8 آلاف دينار، فدعا أعضاء المجلس الإدارة بضرورة القيام بالإجراءات اللازمة لخلاص الديوان في مستحقاته رغم الاقتناع بكونها مشطة للغاية.

V- النظافة والعناية بالبيئة:

أكد السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية أن البلدية تقوم بالمطلوب منها في إطار اهتمامها بمحيط عيش المتساكنين رغم بعض نقاط الضعف البسيطة والتي يعمل الأعوان على تجاوزها رغم نقص الأعوان، وتعرض إلى مسألة الحوادث التي يتعرض لها الأعوان بين الفينة والأخرى والتي قد تكون ناتجة عن مسائل نفسية أو اجتماعية مشيرا إلى أنه تمت دعوة الأعوان لجلسة سيتم عقدها عشية هذا اليوم لتحسيسهم بضرورة الانتباه والتقيد بضوابط السلامة حفاظا على صحتهم.

وقد تمت الدعوة من قبل الحاضرين إلى مزيد الحرص على رفع الفضلات المنزلية في الإبان مع الإتفاق على برمجة حملة نظافة بمنطقة طنقار والعروسية يوم 15 مارس 2018 وأيضا ببرج التومي.

وقد أخذ السيد رشيد الربعي المسؤول عن العملة الكلمة ليؤكد أن عدد العملة تناقص بشكل كبير بعد وفاة أحد الأعوان (كمال الميموني) والتخلي عن 3 أعوان حضيرة بعد تجاوزهم لسن الـ60 سنة ودعوة 7 عملة للالتحاق بمراكز عمل أخرى في إطار تسوية وضعية أعوان الآلية 16 وأشار إلى أن ذلك مثل إشكالا للقيام بالمطلوب سواء في الحراسة أو في الكنس أو في رفع الفضلات وفي قلع الأعشاب الطفيلية، كما اقترح اقتناء مبيد الأعشاب الذي من شأنه أن يساعد على القضاء على الأعشاب الطفيلية خاصة في المقبرة.

فتم الاتفاق على ضرورة اقتناء مبيد للأعشاب أما في خصوص العملة فإن المجلس عبّر عن مشاطرته لما ذكره رئيس العملة لكن تمت الدعوة إلى التصرف في الرصيد الموجود في انتظار تعزيزه في السنوات المقبلة ببعض الانتدابات خاصة في خطة مهندس وفي خطة فني في التنوير العمومي.

VI- تعيين لجنة الربط بمختلف الشبكات:

تمت الإشارة في هذا الشأن إلى أن لجنة النظر في مطالب الربط بمختلف الشبكات: تنوير منزلي، ماء صالح للشراب، تطهير... تتركب من عمد الجهة فقط وهو أمر غير منطقي إذ لابدّ من وجود أعوان يمثلون الإدارة وتم فتح المجال أمام أعضاء المجلس الراغبين في الانضمام إلى هذه اللجنة فتقدم السيد الخمسي الحمروني المساعد الأول لرئيس النيابة الخصوصية فقط لعضويتها ثم وقع عرض تركيبة مقترحة ومشروع القرار التالي في الغرض والذي حظي بموافقة أعضاء المجلس الحاضرين بالإجماع:

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
بلديـــة البـــطان

البطان في: .....

عـــــــــدد

قـرار

إن رئيس النيابة الخصوصية لبلدية البطان بعد اطلاعه على القانون الأساسي للبلديات عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته.

ـ وعلى الأمر عدد819 لسنة 1991 المؤرخ في 25 ماي 1991 المتعلق بإحداث بلدية البطان.

ـ وعلى الأمر حكومي عدد 602 لسنة 2016 المؤرخ في 26 ماي 2016 المتعلق بتحوير الحدود الترابية لبعض البلديات.

وحيث أن النظر في ملفات إسناد رخص ربط المحلات السكنية والتجارية بشبكات الماء الصالح للشرب والنور الكهربائي يقتضي دراسته من قبل لجنة تتكوّن من مختلف الأطراف ذات العلاقة محليا بالموضوع.

قرر ما يلي:

الفصل الأول: تحدث ببلدية البطان لجنة محلية للنظر في مطالب الربط بشبكة الماء الصالح للشرب والنور الكهربائي والتطهير للمحلات السكنية والتجارية للقاطنين ببلدية البطان حسب حدودها الترابية الجديدة.

الفصل الثاني: تتركب اللجنة المشار إليها بالفصل الأول والتي يترأسها رئيس النيابة الخصوصية للبلدية أو من يمثله من:

- الخمسي الحمروني: المساعد الأول لرئيس النيابة الخصوصية
- الكاتب العام للبلدية
- فوزي الزغلامي: عن المصلحة المالية
- عبد الستار قحيص: عن قسم الجباية المحلية
- إيمن بن أحمد: عن مصلحة الأشغال
- عمدة البطان: عضو
- عمدة برج التومي: عضو
- عمدة المهرين: عضو
- عمدة العروسية: عضو

الفصل الثالث: تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها كل 15 يوما، وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين.

الفصل الرابع: الكاتب العام للبلدية مكلف بتنفيذ هذا القرار

.

VII- الربط بمختلف الشبكات في الأنهج المعبّدة حديثا:

عرض السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية على أعضاء المجلس الحاضرين إشكال فتح الطرقات المعبّدة حديثا في مختلف الأحياء لربط المتساكنين بمختلف الشبكات، مشيرا إلى أن المجموعة الوطنية صرفت أموالا طائلة لتعصير الطرقات وليس من المنطقي المبادرة بشقها في ظرف قصير من إعادة تعبيدها.

وبعد النقاش والتداول في الموضوع أجمع الحاضرون على أن البلدية ليس لها أي اعتراض في تمكين المتساكنين من تراخيص لربط محلاتهم السكنية والتجارية والحرفية بمختلف الشبكات لكن مع ضرورة الحفاظ على التجهيزات العمومية وخاصة الطرقات التي تم صرف أموالا كبيرة في تعصيرها فضلا عن أن البلدية كانت أصدرت بلاغات للمعنيين بالأمر بضرورة ربط محلاتهم قبل القيام بأشغال التعبيد، وقد تم الإجماع على ضرورة عدم منح تراخيص لفتح المعبّد وعلى الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه أو المقاولات المكلفة من قبلها اعتماد طريقة الخرز أما بالنسبة للتنوير المنزلي فليس هناك أي إشكال.

VIII- حول استغلال جزء من الرصيف(مطلب الكشافة):

تناول المجلس طلب فوج الكشافة بالبطان الراغب في تمكينه من استغلال جزء من الرصيف المتواجد في شارع البيئة حيث المنحوتة الإسمنتية للعناية به وغرس أشجار الزينة ووضع شعار الكشافة به. وبعد النقاش في الموضوع تمت الاتفاق بالإجماع بين الحاضرين على طلب فوج الكشافة على أن يقوم بتقديم مقترح مفصّل في الغرض والتعهد بصيانة وتنظيف الجزء من الرصيف الذي سيستغله بشكل دوري كما يبقى للبلدية الحق في استرجاعه متى رغبت في ذلك وبإرادتها المنفردة.

IX- تنقيح مثال التهيئة:

أشار السيد رئيس النيابة الخصوصية أن توسيع الحدود الترابية للبلدية والتطور الذي عرفته المنطقة البلدية بات يقتضيان العمل على تنقيح مثال التهيئة في اتجاهين إثنين: أولهما يتعلق بتغيير صبغة عدة عقارات توجد داخل مثال التهيئة الحالي والثاني توسيع مثال التهيئة ليشمل العمادات التي أصبحت تابعة للمنطقة البلدية مع تخصيص مساحات كمناطق صناعية،

وأضاف أنه تم القيام بعدة جلسات في هذا الشأن ومن المنتظر أن تأخذ وكالة التعمير لتونس الكبرى الأمر على عاتقها باعتبار التكلفة العالية التي لا تقدر عليها البلدية بمواردها الذاتية، كما أشار إلى أنه سيتم عقد جلسة استثنائية للمجلس البلدي سيتم تحديد موعدها لاحقا لمزيد درس مقترح التعديل.

X- تسييج المناطق الخضراء:

تناول أعضاء مجلس النيابة الخصوصية موضوع تسييج المناطق الخضراء الذي كانت فتحت فيه البلدية استشارة رست على أحد المقاولين، فأشار السيد الكاتب العام للبلدية أن صاحب الشركة التي رست عليها الإشارة كان اتصل بالبلدية موضحا أن شركته تواجه صعوبات قد يصعب معها تنفيذ الاستشارة، فتمت دعوته إلى ضرورة مراسلة البلدية كتابيا في الغرض لكنه لم يفعل، وتبعا لذلك تولت البلدية مراسلته بمقتضى مكتوبها عدد120 المؤرخ في 31 جانفي2018 ووجه إليه عن طريق البريد الإلكتروني لدعوته إلى ضرورة الانطلاق في الأشغال وفي خلاف ذلك سيتم سحب الاستشارة منه بمرور 15 يوما من تاريخ المكتوب.

وبعد التداول في الموضوع بين الحاضرين تم الاتفاق بالإجماع على ضرورة سحب الاستشارة من شركة ليندا للصناعات الحديدية والإشهار التي لم تلتزم بالانطلاق في الأشغال رغم مرور وقت طويل على تمكينها من إذن التزوّد وفتح استشارة ثانية في الغرض.

XI- تقسيم الفوز:

تناول الحاضرون الإشكال المتعلق بشروع عدة أشخاص في القيام بإنجاز بناءات فردية دون الحصول على ترخيص في الغرض في تقسيم الفوز بالبطان، وقد أوضح السيد رئيس النيابة الخصوصية أنه يتناول الموضوع من زاويتين: زاوية المحافظة على السلم الاجتماعي باعتباره معتمدا للمنطقة يهمه الوضع الأمني في المنطقة واستتباب الأمن بها وزاوية رئيس النيابة الخصوصية للبلدية المطالب بتطبيق القانون على أي مخالف سواء في ميدان البناء أو في غيره، وأضاف أنه ليس لديه أي اعتراض في تطبيق القانون لكن يجب أن يتم أخذ السلم الاجتماعي بعين الاعتبار ناهيك أن المعنيين بالأمر ينجزون بناءات في مقاسم على ملكهم.

وبعد النقاش والتداول في الموضوع خاصة أن مركز الشرطة البلدية لديه ملف في الغرض ويرغب في استكمال الإجراءات القانونية تمت الاتفاق على ضرورة الاتصال بالمعنيين بالأمر

ودعوتهم لتقديم ملفات للحصول على رخص بناء مع الدعوة لعقد جلسة خاصة في الغرض للنظر في كيفية إيجاد حل للموضوع.

XII- الإطلاع على المناشير

أحال السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية على الحاضرين نسخا من المناشير الواردة على البلدية فيما بين الدورتين وهي تتعلق أساسا بـ:

- منشور وزارة الشؤون المحلية والبيئة عدد1 بتاريخ 22-01-2018 حول متابعة تنفيذ المشاريع البلدية المدرجة بالبرنامج السنوي للاستثمار.

- منشور السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة عدد4 بتاريخ 05 ديسمبر 2017 حول تطهير مديونية البلديات بعنوان سنة 2016 وما قبلها.

XIII- متابعة استهلاك الطاقة

قدمت الإدارة البلدية للسادة أعضاء المجلس كشفا في استهلاك الطاقة خلال الشهرين الأولين من سنة 2018 فيما يتعلق بالمحروقات والتيار الكهربائي، مع التأكيد على أن ارتفاع استهلاك المحروقات يعود إلى التوسعة التي عرفتها البلدية في حدودها الترابية بما جعلها تتدخل في ميدان النظافة والعناية بالبيئة في مختلف عمادات المنطقة ونتج عن ذلك استهلاك إضافي للمحروقات.

ولئن عبّر السادة أعضاء النيابة الخصوصية عن ارتياحهم لمستوى التحكم في النفقات بهذا العنوان فإنهم دعوا إلى مزيد ترشيد استهلاك الطاقة خاصة بالنسبة للتنوير الكهربائي للمكاتب من خلال الحرص على إطفاء الأجهزة الكهربائية والفوانيس عند مغادرة المكاتب.

XIV- الأكشاك:

تناول الحاضرون مقترح اللجنة الاقتصادية المجتمعة بتاريخ 22 جانفي 2018 والمتعلق بتمكين أربعة أشخاص من رخص إستغلال أكشاك بالمنطقة البلدية وهم معز النميسي وحمزة البحري ومحمد أمين بويعقوب وهاجر بن نجمة، وبعد التداول في الموضوع تمت الموافقة على إسنادهم رخص أكشاك تنجز على مساحة 6 أمتار مربعة وبارتفاع لا يتجاوز الثلاثة أمتار على أن يستكملوا ملفاتهم بالوثائق التي تطلبها البلدية وهي: نسخة من بطاقة التعريف الوطنية وتصريح على الشرف بكونه لا يزاول أيّ عمل أو نشاط بمقابل وإلتزام بإعلام البلدية

بحصوله على أي مورد رزق بعد تمكينه من الترخيص وتفويض للبلدية بهدم كامل الكشك وسحب الرخصة في صورة إنجازه لأيّ توسعة غير مرخص فيها مسبقا دون المطالبة بأي تعويض، على وأن يتولى كل منهم تحديد المكان بدقة وحصوله على موافقة البلدية على المكان والتزامه بحدود المساحة المرخص فيها مع تعهده بأن أي تجاوز منه في المساحة أو عدم خلاصه لمعلوم الإشغال بشكل مسبق يعطي الحق للبلدية في سحب الترخيص منه بشكل فوري ودون أي تعويض كما تقوم البلدية بسحب الترخيص في صورة توفر مورد رزق آخر لصاحب الرخصة، مع التأكيد على انه يمنع منعا باتا تركيز أكشاك أمام أو بجانب المؤسسات التعليمية.

XV- تسمية حي وأنهج تابعة له:

تناول المجلس موضوع طلب متساكني الحي المعروف بحي رقم7 الكائن بطريق الزويتينة بالبطان بإطلاق تسمية على الحي وعلى نهج وزنقتين به، وبعد التداول في عدة أسماء اقترحها الحاضرون تم الاتفاق بالإجماع على إطلاق تسمية "حي الاستقلال" على الحي باعتبار اقتراب موعد الاحتفال بعيد الاستقلال وإطلاق تسمية "نهج 20 مارس" على النهج الذي يمر بجانب قنوات حمل مياه الري "السيفونة" و"زنقة السلام" على الزنقة الأولى المتواجدة بعد قنال وادي مجردة و"زنقة الأمل" على الزنقة التي تليها والمحافظة على تسمية "شارع الحرية" على الشارع الرئيسي باعتباره امتدادا لشارع الحرية بالبطان المدينة وذلك حسب ما يوضحه الرسم التالي:

XVI- مسائل مختلفة:

1- متابعة مشروع التطهير بالصلاعية:

أفاد السيد رئيس النيابة الخصوصية الحاضرين بأن أشغال تطهير حي الصلاعية تعطلت نتيجة الإشكال العقاري الذي أثاره المدعو الحسين بن نجمة إذ تبين أن العقار الذي سيتم بناء محطة الضخ عليه على ملكه، وأضاف أن الإشكال سببه المعلومة غير الصحيحة التي أفادت بها مصالح وزارة أملاك الدولة التي أشارت إلى أن العقار على ملك الدولة، وذكر السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية أنه تم عقد جلسة عمل يوم الجمعة 23 فيفري 2018 حضرها ممثلون عن ديوان التطهير بمنوبة والسيد حسين بن نجمة وتم إعلام سلطة الإشراف بما تم التوصل إليه في تلك الجلسة وعبّر عن أمله في استئناف الأشغال قريبا باعتبار أن الأمر بات من أنظار ديوان التطهير.

2- إعادة تعبيد مجموعة من الطرقات:

تمت الإشارة إلى أن مشروع إعادة تعبيد مجموعة من الطرقات بأحياء بريك والنصر والصلاعية والنزهة والنسيم والتي انطلقت يوم غرة نوفمبر الجاري أوشكت على النهاية مع الإشارة وأنه تم إدخال عدة إضافات بعد أن وجدت البلدية تفهما من قبل المقاول المكلف بالأشغال تمثلت خاصة في تعبيد نهج يوسف بلحاج ونهج الكرامة (قرابة 50م) ونهج الطيب المهيري والقيام بإصلاح الحفر في الطرقات وهي أمام المستوصف ووراء جامع بلال ونهج إشبيلية وقبالة المستودع الجديد وأمام مقهى البامري وبشارع الثورة قبالة المعهد وشارع الحرية ومدخل المدينة وترصيف الجزء الممتد حذو الملعب البلدي، كما تم تعزيز الإنارة العمومية بتركيز 5 أعمدة خلف المستودع القديم و6 بطريق طبربة و2 بالبباصات مع تغيير فانوسين بأخريين SODIUM وبجانب قاعة أفراح بن عمارة وتغيير عمودين واحد بجانب قنطرة طريق طبربة والآخر أمام الملعب البلدي إلى جانب تثبيت 15 دارة جديدة (foyer+cross) نوع sodium بعدة انهج.

كما سيتم غرس أشجار زينة مقترحة بطريق تونس وأمام الملعب البلدي ومداخل المعتمدية وبجانب مدرسة الهدى وبطريق قاعة الأفراح بن عمارة وبالحي الإداري.

فعبّر السادة أعضاء المجلس عن ابتهاجهم بما تحقق في هذا الشأن مع دعوة أبناء المنطقة إلى المحافظة على هذه المرافق المهمة.

3- الاستلام النهائي لمشروع المستودع البلدي:

أحاط السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية بأن البلدية تولت استلام أشغال المستودع البلدي نهائيا يوم 19 فيفري 2018 بحضور كافة الأطراف ذات العلاقة، وقد عبّر أعضاء المجلس عن أملهم في أن يجد هذا المشروع الاهتمام المطلوب خاصة على مستوى الصيانة حتى يحافظ على رونقه ويؤدي وظيفته في حفظ معدات البلدية وآلياتها.

4- الاستلام النهائي لمشروع تهيئة وبناء الأرصفة:

أفاد السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية أن البلدية استلمت يوم 19 فيفري 2018 نهائيا أشغال بناء وتهيئة الأرصفة، فأكد أعضاء المجلس من جديد عن أملهم في أن يحافظ المواطن على ما تم إنجازه ليقوم بوظيفته خاصة أنه تمت ملاحظة قيام عدة أشخاص بإتلاف أجزاء من الرصيف كلما رغبوا في إنجاز أشغال أمام محلاتهم.

وقبل رفع الجلسة جدد السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية شكره للجميع على حضورها وعلى تفاعلهم وعلى الساعة الواحدة ظهرا رُفعت الجلسة.

رئيس النيابة الخصوصية
المعتمد

فتحي بوذراع